اجتماع الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام دعا الى الاسراع في تشكيل حكومة انقاذ

29/11/2013

Title	الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي: دقة الظروف تحتّم تمتين الشراكة			
Website	http://www.annahar.com	Date	29/11/2013	Page

Title	اتفاق على مشروع التغطية الصحية بعد التقاعد «الهيئات» و«العمّالي»: تحصين لبنان يتطلب حكومة			
Website	http://www.assafir.com	Date	29/11/2013	Page

Title	"الهيئات" و"العمالي" يرسّخان الشراكة بين أصحاب العمل والعمال ويتفقان على السعي الى إقرار قانون التغطية الصحية بعد التقاعد			
Website	http://www.almustaqbal.com	Date	29/11/2013	Page

Title	الهموم «الاقتصادية» جمعت العمال وأرباب العمل على طاولة واحدة القصار: لن نفقد الأمل بالإصلاح وتحرّكنا بات قريباً			
Website	http://www.aliwaa.com	Date	29/11/2013	Page

Title	اجتماع الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام دعا الى الاسراع في تشكيل حكومة انقاذ			
Website	http://www.alanwar-leb.com	Date	29/11/2013	Page

Title	الاتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية لتكثيف التواصل في ما بينهما واهمية الاسراع في تشكيل حكومة انقاذ وطني			
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	29/11/2013	Page

Title	الهيئات والعمالي : لحماية العمالة اللبنانية			
Website	http://www.albaladonline.com	Date	29/11/2013	Page

Title	اجتماع الهيئات الإقتصادية والاتحاد العمالي العام يضع مبادئ مشتركة للتحرك في المرحلة المقبلة			
Website	http://www.elshark.com	Date	29/11/2013	Page

Title	الهيئات والعمالي لدعم ملف النازحين			
Website	http://www.aljoumhouria.com	Date	29/11/2013	Page

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

النهار

إقتصاد

إقتصاد

الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي: دقة الظروف تحتّم تمتين الشراكة

29تشرين الثاني 2013

خلص اللقاء الذي جمع الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، الى وضع مبادئ مشتركة للتحرك على أساسها في المرحلة المقبلة. وأكد المجتمعون، دقة الظروف التي تمر في لبنان وخطورتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي "مما يحتّم تمتين الشراكة بين شركاء الانتاج أي أصحاب العمل والعمّال وزيادة التعاون والتنسيق في ما بينهما، بغية حماية وتحصين الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية واليد العاملة اللبنانية، وخصوصا في ظل الأوضاع التي يعانيها الاقتصاد بفعل الأزمة السياسية من جهة، والأوضاع التي تعيشها المنطقة من جهة اخرى."
وكرر المجتمعون مطالباتهم السابقة، بـ "أهمية الإسراع في تأليف حكومة إنقاذ وطني جامعة بعد اكثر من 8 أشهر من الانتظار اذ تكون مهمتها الاساسية توفير السلم الأهلي في كل أبعاده وخصوصا الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وإيجاد الحلول للازمات بغية اعادة دوران العجلة الاقتصادية، وتوفير الثقة مجددا للمستثمرين العرب والأجانب للعودة الى لبنان."
وجددوا استنكارهم للعمل الإرهابي الذي طاول السفارة الإيرانية، مشيدين بالجهود المبذولة من الأجهزة الأمنية، والتي أسفرت عن معرفة الجهة والأشخاص الذين نفذوا التفجيرين الإرهابيين المزدوجين.
ودعوا الجيش وقوى الامن الداخلي الى "التشدد في تطبيق الامن على كامل الاراضي، وتعقب الشبكات الإرهابية والقبض على أفرادها، بما يوفر المزيد من الامن والاستقرار ويعزز الثقة بلبنان."

Back to Top

السفير

السفير جريدة السفير ©2013 www.assafir.com

اقتصاد

تاريخ العدد 29/11/2013 **العدد** 12639

اتفاق على مشروع التغطية الصحية بعد التقاعد

«الهيئات» و«العمّالي»: تحصين لبنان يتطلب حكومة

انتهى الاجتماع المشترك بين «الهيئات الاقتصادية» و«الاتحاد العمالي العام»، الى وضع مبادئ مشتركة للتحرك على أساسها في المرحلة المقبلة، في مقدمتها الاتفاق على «متابعة السعي لإقرار مشروع قانون تأمين التغطية الصحية للمضمون بعد بلوغ سن التقاعد ووصولا الى المعاش التقاعدي.»
وأكد المجتمعون «دقة الظروف التي يمر فيها لبنان وخطورتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الامر الذي يحتّم تمتين الشراكة بين شركاء الإنتاج أي أصحاب العمل والعمّال وزيادة التعاون والتنسيق في ما بينهما، لما في ذلك من أهمية لحماية وتحصين الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية واليد العاملة اللبنانية»، مشددين على «أهمية الإسراع في تشكيل حكومة إنقاذ وطني جامعة تكون مهمتها الاساسية توفير السلم الأهلي بكل أبعاده ولا سيما الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وتعمل على إيجاد الحلول للأزمات الغارقة فيها البلاد، بما من شأنه إعادة دوران العجلة الاقتصادية، وتوفير الثقة مجددا للمستثمرين العرب والأجانب للعودة الى لبنان.»
وجدد المجتمعون «استنكارهم للعمل الإرهابي الذي طال السفارة الإيرانية، ونوّهوا في هذا المجال بالجهود المبذولة من الأجهزة الأمنية، والتي أسفرت عن معرفة الجهة والأشخاص الذين نفذوا التفجيرين الإرهابيين المزدوجين»، داعين «الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي الى التشدد في تطبيق الأمن على كامل الأراضي اللبنانية، وتعقب الشبكات الإرهابية والقبض على أفرادها، بما يوفر المزيد من الأمن والاستقرار ويعزز الثقة بلبنان». ومحذرين من خطورة هجرة اليد العاملة الماهرة ومتخرّجي الجامعات الى الخارج، معتبرين أنّ «كل تأخير في الوصول الى الازدهار وإعادة النهوض بالاقتصاد، سيساهم في المزيد من الخسائر على جميع الأصعدة.»
وتناول المجتمعون موضوع استمرار تدفق النازحين السوريين الى لبنان، وطالبوا في هذا المجال

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

المجتمع الدولي والدول المعنية بشؤون الإغاثة والنازحين، بتحمّل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية وتقديم الدعم اللازم للبنان «الذي يحتضن العدد الأكبر من النازحين على أراضيه على الرغم من إمكاناته المادية المتواضعة بالمقارنة مع باقي الدول المحيطة بسوريا». كما طالبوا بضرورة حماية اليد العاملة اللبنانية والتشدد بتطبيق القوانين المرعية الإجراء. مستنكرين «الاعتداءات التي يتعرّض لها الإعلاميون، وأكدوا في الوقت ذاته على حرية الإعلام وعلى الشراكة الفعلية بين الوسائل الإعلامية والأجهزة الأمنية. »

وانتهى الاجتماع بالاتفاق على «عقد المزيد من الاجتماعات وتكثيف التواصل من أجل اتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها حماية الاقتصاد اللبناني واليد العاملة اللبنانية تجاه الاخطار التي تتهددهما .»

Back to Top

"الهيئات" و"العمالي" يرسّخان الشراكة بين أصحاب العمل والعمال ويتفقان على السعي الى إقرار قانون التغطية الصحية بعد التقاعد

المستقبل - الجمعة 29 تشرين الثاني 2013 - العدد 4876 -

تمتين الشراكة بين شركاء الانتاج أي أصحاب العمل والعمال وزيادة التعاون والتنسيق في ما بينهما، لما في ذلك من أهمية لحماية الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية واليد العاملة اللبنانية وتحصينهم، إعلان واضح خرج به اجتماع الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام الذي عقد مساء أول من أمس في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان.

واعتبر الطرفان أن "كل تأخير في الوصول الى الازدهار وإعادة النهوض بالاقتصاد، سيساهم في المزيد من الخسائر على جميع الأصعدة، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي".

واتفقا على "متابعة السعي الى إقرار مشروع قانون تأمين التغطية الصحية للمضمون، بعد بلوغ سن التقاعد ووصولاً الى المعاش التقاعدي".

وكان الاجتماع المشترك بين الهيئات والاتحاد العمالي، وبحسب بيان صدر عن الطرفين، بحث الأوضاع العامة في البلاد، إضافة الى القضايا التي تهمّ الجانبين ولا سيما ذات الشأن الاقتصادي والاجتماعي، وتوصل المجتمعون الى وضع مبادئ مشتركة للتحرك على أساسها في المرحلة المقبلة.

وأكد المجتمعون في بداية اللقاء، "دقة الظروف التي يمرّ بها لبنان وخطورتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يحتّم تمتين الشراكة بين شركاء الانتاج أي أصحاب العمل والعمال وزيادة التعاون والتنسيق في ما بينهما، لما في ذلك من أهمية لحماية الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية واليد العاملة اللبنانية وتحصينهم، خصوصاً في ظل الأوضاع التي يمرّ بها الاقتصاد اللبناني بفعل الأزمة السياسية من جهة والأوضاع التي تعيشها المنطقة من جهة أخرى".

وكرّر المجتمعون "مطالبتهم بأهمية الإسراع في تشكيل حكومة إنقاذ وطني جامعة بعد أكثر من ثمانية أشهر من الانتظار، تكون مهمتها الأساسية توفير السلم الأهلي بكل أبعاده ولا سيما الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وتعمل على إيجاد الحلول للازمات الغارقة فيها البلاد، بما من شأنه إعادة دوران العجلة الاقتصادية، وتوفير الثقة مجدداً للمستثمرين العرب والأجانب للعودة الى لبنان".

وجدّد المجتمعون استنكارهم "العمل الإرهابي الذي طال السفارة الإيرانية، ونوّهوا في هذا المجال بالجهود المبذولة من الأجهزة الأمنية والتي أسفرت عن معرفة الجهة والأشخاص الذين نفذوا التفجيرين الإرهابيين

FRANSABANK
Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

المزدوجين". ودعوا الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي الى "التشدد في تطبيق الأمن على كامل الأراضي اللبنانية، وتعقب الشبكات الإرهابية والقبض على أفرادها، بما يوفر المزيد من الأمن والاستقرار ويعزز الثقة بلبنان".

وحذر المجتمعون من "خطورة هجرة اليد العاملة الماهرة وخريجي الجامعات الى الخارج، بما يحرم لبنان من الإفادة من هذه الأدمغة لصالح دول أخرى"، واعتبروا أن "كل تأخير في الوصول الى الازدهار وإعادة النهوض بالاقتصاد، سيساهم في المزيد من الخسائر على جميع الأصعدة، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي".

وتناول المجتمعون، موضوع استمرار تدفق النازحين السوريين الى لبنان، وطالبوا في هذا المجال "المجتمع الدولي والدول المعنية بشؤون الإغاثة والنازحين، بتحمّل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية وتقديم الدعم اللازم للبنان الذي يحتضن العدد الأكبر من النازحين على أراضيه على الرغم من إمكاناته المادية المتواضعة مقارنة بباقي الدول المحيطة بسوريا". كما طالبوا "بضرورة حماية اليد العاملة اللبنانية والتشدد في تطبيق القوانين المرعية الإجراء". واتفقوا على "متابعة السعي الى إقرار مشروع قانون تأمين التغطية الصحية للمضمون، بعد بلوغ سن التقاعد ووصولاً الى المعاش التقاعدي".

واستنكر المجتمعون "الاعتداءات التي يتعرّض لها الإعلاميون"، وأكدوا في الوقت ذاته "حرية الإعلام والشراكة الفعلية بين الوسائل الإعلامية والأجهزة الأمنية".

اتفق المجتمعون على "عقد المزيد من الاجتماعات وتكثيف التواصل في ما بينهما، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها حماية الاقتصاد اللبناني واليد العاملة اللبنانية تجاه الأخطار التي تتهددهما".

Back to Top

THE DAILY STAR LEBANON

Back to Top

L'Orient LE JOUR

Back to Top

اللواء

الهموم «الاقتصادية» جمعت العمال وأرباب العمل على طاولة واحدة
القصار: لن نفقد الأمل بالإصلاح وتحرّكنا بات قريباً
الجمعة,29 تشرين الثاني 2013 الموافق 26 محرم 1435 هـ

شقير يدعو عبر «اللواء» هيئة التنسيق النقابية الى الحوار لبت موضوع السلسلة
بقلم عزة الحاج حسن شيباني

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

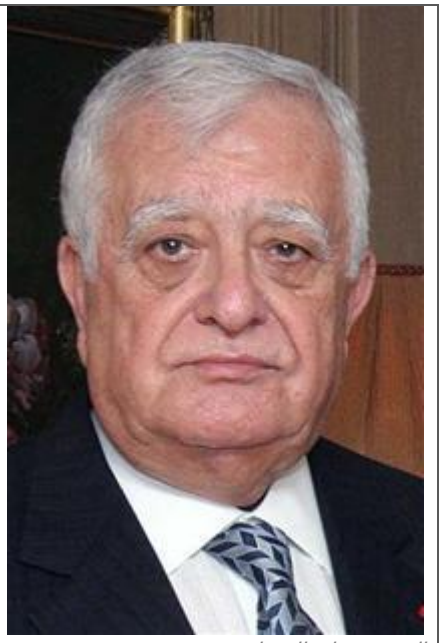

الوزير عدنان القصار

تعدّدت التسميات والهمّ واحد «حماية الإقتصاد»... بقطاعاته واستثماراته ومؤسساته ويده العاملة، هذا الهمّ الواحد جمع طرفي الانتاج على طاولة واحدة على الرغم من تجذر وتشعب خلافاتهم وإختلافهم.

الأزمات القديمة الحديثة جمعت الهيئات الإقتصادية والإتحاد العمالي على طاولة واحدة من جديد ولكن هذه المرة ليس لحلحلتها أو للمساومة على قضية عمالية ما، إنما للبحث بالقضايا الإقتصادية والعمالية العالقة حتى اللحظة ومحاولة وضع صيغ مشتركة بهدف التوصل الى مشاريع مطلبية واضحة ومُتفق عليها أملا بوضعها على طاولة الحكومة المقبلة للتسريع في بتّها.

اجتماع أرباب العمل والعمال في هذه المرحلة إن دل على شيء فإنه يدل على تلاشي الأمل لدى الطرفين من تشكيل حكومة في الوقت الحاضر وبالتالي يدل على نفاد كافة الوسائل المتاحة أمامهم للضغط على المعنيين في تشكيل الحكومة، ولكن يبقى الأمل.

القصار: لدينا أمل

«لن نفقد الأمل بالإصلاح» بهذه العبارة اختصر الوزير السابق رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار في حديثه الى «اللواء» خطوات الهيئات الاقتصادية إن لجهة الضغط على المعنيين لتشكيل الحكومة أو لجهة مواجهة المصاعب التي تعانيها القطاعات الاقتصادية كافة وقال: لبنان يمر بظرف صعب جداً اليوم مما يجعلنا نفكر ملياً في أي تحرك أو مطلب ولكن لا بد لنا من إعطاء رأينا واتخاذ المواقف المناسبة من كافة القضايا الاقتصادية تصويباً لمسارها.

وعن إمكانية إحداث أي تغيير في ظل الظروف الراهنة قال القصار: لا بد من إحداث التغييرات فنحن لا زال لدينا الكثير من الأمل بالإصلاح لا سيما أن لبنان بأكمله يحيا بالأمل مشيراً الى أنه لكل أزمة نهاية ولكل شي نهاية فالأهم يبقى في تمكّننا من حماية البلد امنياً واقتصادياً واجتماعياً.

وعن اجتماع الهيئات مع الاتحاد العمال رأى القصار في ذلك ضرورة للبحث في كيفية مواجهة المصاعب الاقتصادية ولحماية اليد العاملة اللبنانية مؤكداً استمرار الضغوط والمساعي في سبيل تشكيل حكومة.

وختم القصار في ما خص المساعي وحث المعنيين لتشكيل الحكومة بالقول: سنستمر بالمطالبة بتشكيل حكومة وتحركاتنا لن تنتهي والخطوة الجديدة ستكون قريبة ولن نفقد الإمل بإحداث التغييرات.

شقير

بدوره رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير أظهر اهتماماً كبيراً بتطويق الأزمات عبر التفاهم بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي على القضايا العالقة بينهما وذلك استباقاً لتشكيل حكومة واختصاراً للوقت وتعويضاً عن أشهر الفراغ الحكومي التي مرت بها البلد وقال شقير: اجتمعنا وسنجتمع مع العمال للتشاور والاتفاق على كافة الأمور العالقة بيننا وبالتالي وضع جدول وبرنامج عمل بيننا ومشاريع متفق عليها استباقاً لتشكيل الحكومة على أمل إقرارها فور رؤية الحكومة الجديدة النور.

وفي موضوع العقدة الأكبر وهي موضوع سلسلة الرتب والرواتب دعا شقير عبر «اللواء» هيئة التنسيق النقابية للاجتماع مع الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي معاً في سبيل الإتفاق حولها فيما خص تفاصيلها وآلية تطبيقها وتمويلها وكل ما يتعلق بها.

الهيئات - العمالي

وكانت الهيئات الاقتصادية عقدت مع الاتحاد العمالي العام، اجتماعا مشتركا بحثا خلاله في

FRANSABANK
Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الأوضاع العامة وقضايا تهم الجانبين، لا سيما ذات الشأن الاقتصادي والاجتماعي، وتوصل المجتمعون الى وضع مبادئ مشتركة للتحرك على أساسها في المرحلة المقبلة.
ولفت المجتمعون الى دقة الظروف التي يمر فيها لبنان وخطورتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الامر الذي يحتم تمتين الشراكة بين شركاء الانتاج، أي أصحاب العمل والعمال، وزيادة التعاون والتنسيق في ما بينهما، لما في ذلك من أهمية لحماية وتحصين الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية واليد العاملة اللبنانية، خصوصاً في ظل الأوضاع التي يمر فيها الاقتصاد اللبناني بفعل الأزمة السياسية من جهة والأوضاع التي تعيشها المنطقة من جهة اخرى.
وكرروا مطالباتهم بأهمية الإسراع في تشكيل حكومة إنقاذ وطني جامعة بعد اكثر من ثمانية أشهر من الانتظار، بحيث تكون مهمتها الاساسية توفير السلم الأهلي بكل أبعاده، خصوصا الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وتعمل على إيجاد الحلول للازمات الغارقة فيها البلاد، بما من شأنه اعادة دوران العجلة الاقتصادية وتوفير الثقة مجددا للمستثمرين العرب والأجانب للعودة الى لبنان.
وجددوا استنكارهم للعمل الإرهابي الذي طال السفارة الإيرانية، منوهين بـ»الجهود المبذولة من الأجهزة الأمنية، التي أسفرت عن معرفة الجهة والأشخاص الذين نفذوا التفجيرين الإرهابيين المزدوجين، داعين الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي الى التشدد في تطبيق الامن على كامل الاراضي اللبناني، وتعقب الشبكات الإرهابية والقبض على أفرادها، بما يوفر المزيد من الامن والاستقرار ويعزز الثقة بلبنان.
وحذروا من خطورة هجرة اليد العاملة الماهرة وخريجي الجامعات الى الخارج، بما يحرم لبنان من الاستفادة من هذه الأدمغة لصالح دول اخرى، معتبرين ان كل تأخير في الوصول الى الازدهار وإعادة النهوض بالاقتصاد، سيساهم في المزيد من الخسائر على جميع الأصعدة ولا سيما الاقتصادي منها.
وتناول المجتمعون، موضوع استمرار تدفق النازحين السوريين الى لبنان، فطالبوا المجتمع الدولي والدول المعنية بشؤون الإغاثة والنازحين، بتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية وتقديم الدعم اللازم للبنان، الذي يحتضن العدد الأكبر من النازحين على أراضيه على الرغم من إمكاناته المادية المتواضعة بالمقارنة مع باقي الدول المحيطة بسوريا.
كما طالبوا بضرورة حماية اليد العاملة اللبنانية والتشدد بتطبيق القوانين المرعية الاجراء، واتفقوا على متابعة السعي لإقرار مشروع قانون تأمين التغطية الصحية للمضمون بعد بلوغ سن التقاعد ووصولا الى المعاش التقاعدي.
واذ نددوا بالاعتداءات التي يتعرض لها الاعلاميون، أكدوا على حرية الاعلام والشراكة الفعلية بين الوسائل الإعلامية والأجهزة الأمنية.
وفي الختام، اتفقوا على عقد المزيد من الاجتماعات وتكثيف التواصل في ما بينهم، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها حماية الاقتصاد اللبناني واليد العاملة اللبنانية تجاه الاخطار التي تتهددهما.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

اجتماع الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام دعا الى الاسراع في تشكيل حكومة انقاذ

عقدت الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام اجتماعاً مشتركاً جرى خلاله البحث في الأوضاع العامة في البلاد، إضافة الى القضايا التي تهمّ الجانبين ولا سيما ذات الشأن الاقتصادي والاجتماعي، وتوصل المجتمعون الى وضع مبادئ مشتركة للتحرك على أساسها في المرحلة المقبلة.

وأكد المجتمعون في بداية اللقاء، «دقة الظروف التي يمرّ بها لبنان وخطورتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الامر الذي يحتّم تمتين الشراكة بين شركاء الانتاج أي أصحاب العمل والعمال وزيادة التعاون والتنسيق في ما بينهما، لما في ذلك من أهمية لحماية الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية واليد العاملة اللبنانية وتحصينهم، خصوصاً في ظل الأوضاع التي يمرّ بها الاقتصاد اللبناني بفعل الأزمة السياسية من جهة والأوضاع التي تعيشها المنطقة من جهة أخرى».

وكرّر المجتمعون «مطالبتهم بأهمية الإسراع في تشكيل حكومة إنقاذ وطني جامعة بعد اكثر من ثمانية أشهر من الانتظار، تكون مهمتها الاساسية توفير السلم الأهلي بكل أبعاده ولا سيما الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وتعمل على إيجاد الحلول للازمات الغارقة فيها البلاد، بما من شأنه اعادة دوران العجلة الاقتصادية، وتوفير الثقة مجدداً للمستثمرين العرب والأجانب للعودة الى لبنان».

وجدّد المجتمعون استنكارهم «العمل الإرهابي الذي طال السفارة الإيرانية، ونوّهوا في هذا المجال بالجهود المبذولة من الأجهزة الأمنية والتي أسفرت عن معرفة الجهة والأشخاص الذين نفذوا التفجيرين الإرهابيين المزدوجين». ودعوا الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي الى «التشدد في تطبيق الامن على كامل الاراضي اللبناني، وتعقب الشبكات الإرهابية والقبض على أفرادها، بما يوفر المزيد من الامن والاستقرار ويعزز الثقة بلبنان».

هجرة اليد العاملة

وحذر المجتمعون من «خطورة هجرة اليد العاملة الماهرة وخريجي الجامعات الى الخارج، بما يحرم لبنان من الافادة من هذه الأدمغة لصالح دول أخرى»، واعتبروا أن «كل تأخير في الوصول الى الازدهار وإعادة النهوض بالاقتصاد، سيساهم في المزيد من الخسائر على جميع الأصعدة، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي».

وتناول المجتمعون، موضوع استمرار تدفق النازحين السوريين الى لبنان، وطالبوا في هذا المجال «المجتمع الدولي والدول المعنية بشؤون الإغاثة والنازحين، بتحمّل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية وتقديم الدعم اللازم للبنان الذي يحتضن العدد الأكبر من النازحين على أراضيه على الرغم من إمكاناته المادية المتواضعة مقارنة بباقي الدول المحيطة بسوريا». كما طالبوا «بضرورة حماية اليد العاملة اللبنانية والتشدد في تطبيق القوانين المرعية الاجراء». واتفقوا على «متابعة السعي الى إقرار مشروع قانون تأمين التغطية الصحية للمضمون، بعد بلوغ سن التقاعد ووصولاً الى المعاش التقاعدي».

واستنكر المجتمعون «الاعتداءات التي يتعرّض لها الإعلاميون»، وأكدوا في الوقت ذاته «حرية الإعلام والشراكة الفعلية بين الوسائل الإعلامية والأجهزة الأمنية».

Back to Top

الاتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية لتكثيف التواصل في ما بينهما واهمية الاسراع في تشكيل حكومة انقاذ وطني

عقدت الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام اجتماعاً مشتركاً جرى خلاله البحث في الأوضاع العامة في البلاد، إضافة الى القضايا التي تهمّ الجانبين ولا سيما ذات الشأن الاقتصادي والاجتماعي، وتوصل المجتمعون الى وضع مبادئ مشتركة للتحرك على أساسها في المرحلة المقبلة.

وأكد المجتمعون في بداية اللقاء، «دقة الظروف التي يمرّ بها لبنان وخطورتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الامر الذي يحتّم تمتين الشراكة بين شركاء الانتاج أي أصحاب العمل والعمال وزيادة التعاون والتنسيق في ما بينهما، لما في ذلك من أهمية لحماية الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية واليد العاملة اللبنانية وتحصينهم، خصوصاً في ظل الأوضاع التي يمرّ بها الاقتصاد اللبناني بفعل الأزمة السياسية من جهة والأوضاع التي تعيشها المنطقة من جهة أخرى».

وكرّر المجتمعون «مطالبتهم بأهمية الإسراع في تشكيل حكومة إنقاذ وطني جامعة بعد اكثر من ثمانية أشهر من الانتظار، تكون مهمتها الاساسية توفير السلم الأهلي بكل أبعاده ولا سيما الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وتعمل على إيجاد الحلول للازمات الغارقة فيها البلاد، بما من شأنه اعادة دوران العجلة الاقتصادية، وتوفير الثقة مجدداً للمستثمرين العرب والأجانب للعودة الى لبنان».

وجدّد المجتمعون استنكارهم «العمل الإرهابي الذي طال السفارة الإيرانية ، ونوّهوا في هذا المجال بالجهود المبذولة من الأجهزة الأمنية والتي أسفرت عن معرفة الجهة والأشخاص الذين نفذوا التفجيرين الإرهابيين المزدوجين». ودعوا الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي الى «التشدد في تطبيق الامن على كامل الاراضي اللبناني، وتعقب الشبكات الإرهابية والقبض على أفرادها، بما يوفر المزيد من الامن والاستقرار ويعزز الثقة بلبنان».

وحذر المجتمعون من «خطورة هجرة اليد العاملة الماهرة وخريجي الجامعات الى

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الخارج، بما يحرم لبنان من الافادة من هذه الأدمغة لصالح دول أخرى»، واعتبروا أن «كل تأخير في الوصول الى الازدهار وإعادة النهوض بالاقتصاد، سيساهم في المزيد من الخسائر على جميع الأصعدة، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي».
وتناول المجتمعون، موضوع استمرار تدفق النازحين السوريين الى لبنان، وطالبوا في هذا المجال «المجتمع الدولي والدول المعنية بشؤون الإغاثة والنازحين، بتحمّل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية وتقديم الدعم اللازم للبنان الذي يحتضن العدد الأكبر من النازحين على أراضيه على الرغم من إمكاناته المادية المتواضعة مقارنة بباقي الدول المحيطة بسوريا». كما طالبوا «بضرورة حماية اليد العاملة اللبنانية والتشدد في تطبيق القوانين المرعية الاجراء». واتفقوا على «متابعة السعي الى إقرار مشروع قانون تأمين التغطية الصحية للمضمون، بعد بلوغ سن التقاعد ووصولاً الى المعاش التقاعدي».
هذا واستنكر المجتمعون «الاعتداء ات التي يتعرّض لها الإعلاميون»، وأكدوا في الوقت ذاته «حرية الإعلام والشراكة الفعلية بين الوسائل الإعلامية والأجهزة الأمنية» .
وفي الختام، اتفق المجتمعون على «عقد المزيد من الاجتماعات وتكثيف التواصل في ما بينهما، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها حماية الاقتصاد اللبناني واليد العاملة اللبنانية تجاه الاخطار التي تتهددهما».
رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن وصف اجواء الاجتماعي بالايجابية خصوصا في معالجة مشكلة النزوح السوري والطلب من الدول المعنية في المجتمع الدولي معالجة هذا الموضوع الضاغط على لبنان، والطلب من الحكومة حماية اليد العاملة اللبنانية بتطبيقها القوانين الصارمة والتشدد في المعالجة وتأكيد على دور اجهزة الدولة ان على صعيد الضمان او على وزارة العمل لتفعيل انظمتها في هذه الحماية، وهذا ما سيؤدي الى خطوات وآلية يجب تطبيقها ان كان في ظل تشكيل حكومة جديدة او في ظل الحكومة الحالية التي يجب ان تقوم بواجباتها في هذا الخصوص.
وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر بعد عودة بعض المسؤولين في الهيئات الاقتصادية لمعالجة موضوع الضمان الاجتماعي خصوصا بعد الاتفاق على وجوب تأمين التغطية الصحية وصولا الى نظام التقاعد والحماية الاجتماعية.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

البلد

الهيئات و"العمالي": لحماية العمالة اللبنانية

صدى البلد

عقدت الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، اجتماعا مشتركا بحثا خلاله في الأوضاع العامة وقضايا تهم الجانبين، لا سيما ذات الشأن الاقتصادي والاجتماعي، وتوصل المجتمعون الى وضع مبادئ مشتركة للتحرك على أساسها في المرحلة المقبلة.

ولفت المجتمعون الى "دقة الظروف التي يمر فيها لبنان وخطورتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الامر الذي يحتم تمتين الشراكة بين شركاء الانتاج، أي أصحاب العمل والعمال، وزيادة التعاون والتنسيق في ما بينهما، لما في ذلك من أهمية لحماية وتحصين الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية واليد العاملة اللبنانية، خصوصا في ظل الأوضاع التي يمرّ فيها الاقتصاد اللبناني بفعل الأزمة السياسية من جهة والأوضاع التي تعيشها المنطقة من جهة اخرى".

وكرروا مطالباتهم بأهمية الإسراع في تشكيل حكومة إنقاذ وطني جامعة بعد اكثر من 8 أشهر من الانتظار، اذ تكون مهمتها الاساسية توفير السلم الأهلي بكل أبعاده، خصوصا الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وتعمل على إيجاد الحلول للازمات الغارقة فيها البلاد، بما من شأنه اعادة دوران العجلة الاقتصادية وتوفير الثقة مجددا للمستثمرين العرب والأجانب للعودة الى لبنان".

وجددوا استنكارهم لـ"العمل الإرهابي الذي طاول السفارة الإيرانية"، منوهين بالجهود المبذولة من الأجهزة الأمنية، التي أسفرت عن معرفة الجهة والأشخاص الذين نفذوا التفجيرين الإرهابيين المزدوجين"، داعين "الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي الى التشدد في تطبيق الامن على كامل الاراضي اللبناني، وتعقب الشبكات الإرهابية والقبض على أفرادها، بما يوفر المزيد من الامن والاستقرار ويعزز الثقة بلبنان". وحذرت الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام من "خطورة هجرة اليد العاملة الماهرة وخريجي الجامعات الى الخارج، بما يحرم لبنان من الاستفادة من هذه الأدمغة لصالح دول اخرى"، معتبرين ان "كل تأخير في الوصول الى الازدهار وإعادة النهوض بالاقتصاد، سيساهم في المزيد من الخسائر على جميع الأصعدة ولا سيما الاقتصادي منها".

دعم النازحين

وتناول المجتمعون، موضوع استمرار تدفق النازحين السوريين الى لبنان، فطالبوا "المجتمع الدولي والدول المعنية بشؤون الإغاثة والنازحين، بتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية وتقديم الدعم اللازم للبنان، الذي يحتضن العدد الأكبر من النازحين على أراضيه على الرغم من إمكاناته المادية المتواضعة بالمقارنة مع باقي الدول المحيطة بسورية".

كما طالبت "الهيئات" و"العمالي" بضرورة حماية اليد العاملة اللبنانية والتشدد بتطبيق القوانين المرعية الاجراء، واتفقوا على "متابعة السعي لإقرار مشروع قانون تأمين التغطية الصحية للمضمون بعد بلوغ سن التقاعد ووصولا الى المعاش التقاعدي".

واذ ندد المجتمعون بالاعتداءات التي يتعرض لها الاعلاميون"، أكدوا على "حرية الاعلام والشراكة الفعلية بين الوسائل الإعلامية والأجهزة الأمنية"، واتفقوا على "عقد المزيد من الاجتماعات".

Back to Top

الشرق

طباعة

اجتماع الهيئات الإقتصادية والاتحاد العمالي العام يضع مبادئ مشتركة للتحرك في المرحلة المقبلة

عقدت الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام اجتماعاً مشتركاً جرى خلاله البحث في الأوضاع العامة في البلاد، إضافة الى القضايا التي تهمّ الجانبين لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وتوصل المجتمعون الى وضع مبادئ مشتركة للتحرك على أساسها في المرحلة المقبلة.

وأكد في بداية اللقاء، «دقة الظروف التي يمرّ بها لبنان وخطورتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الامر الذي يحتّم تمتين الشراكة بين شركاء الانتاج أي أصحاب العمل والعمال وزيادة التعاون والتنسيق بينهما، لما في ذلك من أهمية لحماية الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية واليد العاملة اللبنانية وتحصينه، خصوصاً في ظل الأوضاع التي يمرّ بها الاقتصاد اللبناني بفعل الأزمة السياسية من جهة والأوضاع التي تعيشها المنطقة من جهة أخرى».

وكرّر المجتمعون «مطالبتهم بالإسراع في تشكيل حكومة إنقاذ وطني جامعة بعد اكثر من ثمانية أشهر من

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الانتظار، تكون مهمتها الاساسية توفير السلم الأهلي بكل أبعاده لا سيما الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وتعمل على إيجاد الحلول للازمات الغارقة فيها البلاد، بما من شأنه اعادة دوران العجلة الاقتصادية، وتوفير الثقة مجدداً للمستثمرين العرب والأجانب للعودة الى لبنان».

وجدّدوا استنكارهم «العمل الإرهابي الذي طال السفارة الإيرانية ، ونوّهوا في هذا المجال بالجهود المبذولة من الأجهزة الأمنية والتي أسفرت عن معرفة الجهة والأشخاص الذين نفذوا التفجيرين الإرهابيين المزدوجين». ودعوا الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي الى «التشدد في تطبيق الامن على كامل الاراضي اللبنانية، وتعقب الشبكات الإرهابية والقبض على أفرادها، بما يوفر المزيد من الامن والاستقرار ويعزز الثقة بلبنان».

وحذر المجتمعون من «خطورة هجرة اليد العاملة الماهرة وخريجي الجامعات الى الخارج، بما يحرم لبنان من الافادة من هذه الأدمغة لصالح دول أخرى»، واعتبروا أن «كل تأخير في الوصول الى الازدهار وإعادة النهوض بالاقتصاد، سيساهم في المزيد من الخسائر على جميع الأصعدة، لا سيما على الصعيد الاقتصادي ».

وتناولوا موضوع استمرار تدفق النازحين السوريين الى لبنان، وطالبوا في هذا المجال «المجتمع الدولي والدول المعنية بشؤون الإغاثة والنازحين، بتحمّل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية وتقديم الدعم اللازم للبنان الذي يحتضن العدد الأكبر من النازحين على أراضيه على الرغم من إمكاناته المادية المتواضعة مقارنة بباقي الدول المحيطة بسوريا». كما طالبوا «بضرورة حماية اليد العاملة اللبنانية والتشدد في تطبيق القوانين المرعية الاجراء». واتفقوا على «متابعة السعي الى إقرار مشروع قانون تأمين التغطية الصحية للمضمون، بعد بلوغ سن التقاعد ووصولاً الى المعاش التقاعدي».

واستنكر المجتمعون «الاعتداءات التي يتعرّض لها الإعلاميون»، وأكدوا في الوقت ذاته «حرية الإعلام والشراكة الفعلية بين الوسائل الإعلامية والأجهزة الأمنية» .

وفي الختام، اتفق المجتمعون على «عقد المزيد من الاجتماعات وتكثيف التواصل في ما بينهما، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها حماية الاقتصاد اللبناني واليد العاملة اللبنانية تجاه الاخطار التي تتهددهما».

Back to Top

الحياة

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

Error!

«الهيئات» و«العمالي»: لدعم ملف النازحين

توصلت الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، خلال اجتماع مشترك الى وضع مبادئ للتحرّك على أساسها في المرحلة المقبلة.

وأكد المجتمعون في مستهل اللقاء، على دقة الظروف التي يمر فيها لبنان وخطورتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي "الأمر الذي يحتّم تمتين الشراكة بين شركاء الانتاج أي أصحاب العمل والعمّال، وزيادة التعاون والتنسيق في ما بينهما، لما في ذلك من أهمية لحماية وتحصين الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية واليد العاملة اللبنانية، خصوصا في ظل الأوضاع التي يمر فيها الاقتصاد اللبناني بفعل الأزمة السياسية من جهة والأوضاع التي تعيشها المنطقة من جهة اخرى".

تحذير من خطورة هجرة اليد العاملة الماهرة وخريجي الجامعات

وكرّر المجتمعون مطالباتهم السابقة، بأهمية الإسراع في تشكيل حكومة إنقاذ وطني جامعة بعد اكثر من ثمانية أشهر من الانتظار "بحيث تكون مهمتها الاساسية توفير السلم الاهلي بكل أبعاده ولا سيما الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وتعمل على إيجاد الحلول للأزمات الفارقة فيها البلاد، بما من شأنه اعادة دوران العجلة الاقتصادية، وتوفير الثقة مجددا للمستثمرين العرب والأجانب للعودة الى لبنان".

وجدّد المجتمعون استنكارهم للعمل الإرهابي الذي طال السفارة الإيرانية، ودعوا الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي الى التشدّد في تطبيق الأمن على كامل الاراضي اللبناني.

كم حذروا من خطورة هجرة اليد العاملة الماهرة وخريجي الجامعات الى الخارج "بما يحرم لبنان من الاستفادة من هذه الادمغة لصالح دول اخرى"، واعتبروا أنّ "كل تأخير في الوصول الى الازدهار وإعادة النهوض بالاقتصاد، سيساهم في المزيد من الخسائر على جميع الصعدة، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي".

وتناول المجتمعون، موضوع استمرار تدفق النازحين السوريين الى لبنان"، وطالبوا في هذا المجال المجتمع الدولي والدول المعنية بشؤون الإغاثة والنازحين، بتحمّل مسؤولياتها الاخلاقية والإنسانية وتقديم الدعم اللازم للبنان "الذي يحتضن العدد الأكبر من النازحين على أراضيه رغم إمكاناته المادية المتواضعة بالمقارنة مع باقي الدول المحيطة بسوريا". كما طالبوا بضرورة حماية اليد العاملة اللبنانية والتشدّد بتطبيق القوانين المرعية الاجراء.

واتفق المجتمعون على متابعة السعي لإقرار مشروع قانون تأمين التغطية الصحية للمضمون بعد بلوغ سن التقاعد ووصولا الى المعاش التقاعدي. ■

Back to Top

Back to Top

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.